

## داعش تتراجع أمام العراق الموحد

الحكومة الجديدة ترحب بمشاركة القوات الكردية والعشائر السنية في قتال داعش

بقلم حيدر العبادي

18/12/2014 6:46 p.m. (ET)

بغداد

يقاتل العراقيون الإرهاب الدولي في جميع الجبهات، ففي الوقت الذي نمضي فيه قدماً لتحرير كل شبر من أراضينا وكل شريحة من شعبنا من سيطرة العصابات الإرهابية، والتي نطلق عليها تسمية تنظيم داعش، فإننا ماضون أيضاً في معالجة حالات الاستياء التي تسببت بظهور الإرهاب.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه العمليات العسكرية جوهرياً لطرد عصابات داعش الإرهابية من وطننا الحبيب، فإن تحقيق الانتصار الكامل والدائم لن يكون دون إجراء إصلاحات حكومية شاملة ومصالحة وطنية وإعادة اعمار الاقتصاد والمجتمع.

ولأن الاقصاء والتهميش يؤديان الى التطرف، فقد ضمت الحكومة الجديدة في تشكيلتها جميع مكونات الشعب العراقي من سنة وشيعة واكراد، وحصلت جميع الكتل والأحزاب السياسية على من يمثلها في الحكومة. وللقضاء على الارهاب ومسبباته، فقد حرصنا دون ان ندخراً جهداً على ان تشعر كل طائفة وكل عرق وكل إقليم بأن من مصلحتهم بقاء العراق ونجاحه.

فقد اقرت حكومتنا مؤخراً اتفاقاً تاريخياً طال انتظاره مع حكومة إقليم كردستان، وهو الاتفاق الذي ينص على ان نفط العراق ملكٌ لجميع العراقيين. سيتم من خلاله توزيع عائدات النفط بشكل عادل وتقاسم الموارد والمسؤوليات لحماية وخدمة مصالح جميع أبناء شعبنا. وفيما نواجه عدونا المشترك، فإننا راغبون في القتال صفاً واحداً مع إخواننا الاكراد، والذي سيتحقق من خلال هذا الاتفاق الذي يضمن حصولهم على السلاح والدعم الذي يحتاجون اليه.

كما اعدنا العلاقات مع العشائر السنية المتواجدة في المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم داعش، وشرعنا بتسليحهم وهم الان يقاتلون جنباً الى جنب مع قوات الامن العراقية.

ولأن العراقيين بحاجة الى ترك الماضي وراءهم، فاننا نقوم بإجراء تعديلات على قانون المساءلة والعدالة للتخفيف من وطأة قانون اجتثاث البعث. إن هدفنا هو تسهيل عملية إعادة عدد كبير من موظفي الحكومة السابقين الذين لم يرتكبوا جرائم بحق الشعب العراقي.

ولأن من الضروري إعادة ثقة المواطنين بالنظام القضائي، فقد اصدرنا امراً يلزم قواتنا الأمنية ووزارة العدل بحماية الحقوق الدستورية والانسانية للمعتقلين في السجون العراقية. اذ سيكون هناك سجل مركزي لجميع المعتقلين، يتم فيه ادراج أسباب الاعتقال وتثبت فيه جداول زمنية لمحاكمتهم.

وفيما نستمر في إعادة بناء قواتنا الأمنية، فإننا ملتزمون بمحاربة الفساد وعدم الكفاءة، وكذلك قمنا بإقالة حوالي 24 من قادة الجيش، فضلاً عن 24 ضابطاً من وزارة الداخلية. ولن يكون هناك المزيد من ما يعرف "بالفضائيين" على لوائح الرواتب، ولا ضباط فاسدين ولا كتائب من الجيش تفر من ساحات المعارك.

كما نعمل على تشكيل قوات الحرس الوطني الذي سيقا تل الى جانب الجيش العراقي. اننا ماضون بتوفير الدعم بشكل كامل لجهود تدريب وتجهيز القوات الكوردية لضمان عملهم بانسيابية مع قوات الامن العراقية. كما اننا مستمرين بالعمل مع الولايات المتحدة وشركائنا الدوليين لتدريب وتجهيز مقاتلي العشائر الذين يقاتلون حالياً الى جانب القوات العراقية. وسيتم دمج بعض الافراد من هؤلاء المقاتلين حيثما كان ذلك ممكناً مع قوات الامن او الحرس الوطني.

ومن أجل ضمان احترام سيادة القانون، فإننا نعمل على ضم جميع الفصائل المسلحة تحت سيطرة الدولة، ولن تكون هناك أي مجاميع او ميليشيات مسلحة تعمل خارج إطار قوات الامن التابعة للدولة ولن يُسمح بتسليح أي مجموعة خارج سيطرة الحكومة.

وبدعم التحالف الدولي والتعاون الوثيق مع قوات البيشمركة، ستستمر القوات العراقية بالتقدم واستعادة الممرات الاستراتيجية وتحرير المدن بالكامل من سيطرة الإرهاب. يؤدي العراقيون اليوم واجبه م في دحر أكثر المنظمات الإرهابية تجهيزاً وتمويلً وتنظيماً في العالم. ولكن التحدي هو أكبر من ان يتمكن أي بلد من دحره بمفرده.

اننا بحاجة الى الدعم الجوي والى تدريب وتجهيز قواتنا الامنية والى تعاون دول الجوار والحلفاء لوقف تدفق المقاتلين الأجانب الى البلاد، بالاضافة الى حاجتنا الى دعم المجتمع الدولي، من خلال مؤسساته المالية، لوقف تمويل تنظيم داعش الإرهابي.

كما اننا بحاجة الى مساعدة المجتمع الدولي في إغاثة مايقارب مليوني لاجئ من الذين نزحوا بسبب إرهاب تنظيم داعش والحرب الاهلية في سوريا الى داخل حدودنا. ومع حلول فصل الشتاء، فإنهم وأهالي المناطق التي تم تحريرها من تنظيم داعش في امس الحاجة الى المساعدات الإنسانية.

لن نتمكن من دحر الإرهابيين الذين استغلوا حالة الاستياء والاختفاق الآبإعادة بناء عراق آمن ومستقر. ولان تنظيم داعش يمثل عدواً مشتركاً للمجتمع الدولي، فإن محاربة التطرف في جميع الجبهات يجب ان يكون هدفنا المشترك.

الدكتور حيدر العبادي - رئيس وزراء جمهورية العراق.